

٢ - التوازن :

وهو قريب جدا من فكرة التعويض التي رأيناها عند دراستنا للمستوى الصرفي ، إذ يعتقد النحاة أنه لا بد أن يكون هناك أحيانا نوع من التوازن في الجملة العربية سواء في نحوها أو في بنائها .

فقد يعمد الراجز إلى خفض المضارع المجزوم كما في قول زهير في مطلع

معلقته:

أمن أم أو في دمنة لم تكلمِ بحومانة الدراج فالمتلثم

حيث اضطر إلى خفض (الميم) في (لم تكلم) بدلا من جزمها ليس لأي سبب ما ، بل لكي تتفق هذه الميم المجرورة مع قافية القصيدة . ويعلل ثعلب ذلك بوجود علاقة قرابة بين الجزم والخفض حيث يقول : « فإن القوافي إذا حُرِّكت في الجزم تحركت إلى الخفض لأن الخفض أخو الجزم » (٣٢) . وواضح أن فكرة « التأخى » هذه هي تصور عقلي لا يمكن التثبت منه في الواقع أوجده النحوي لكي يحقق نوعا من التوازن بين الحركات الإعرابية .

وإذا كان حفظ التوازن مطلوبا في حركات الإعراب عند ثعلب ، فهو عند أحمد بن فارس مطلوب في الكلام ككل ، فلا توجد ظاهرة « البسط » مثلا إلا ووجدت ظاهرة القبض محاذاة لها ، فمن المعروف أن الشعراء قد يسطون في حروف الاسم أو الفعل فيزيدون فيها لإقامة الوزن أو المحافظة على القافية والمكس صحيح أيضا ، أي أنهم يقبضون فيحذفون منهما ما يمكنهم من تحقيق هذين المطلبين . وهذا التعليل التجريبي كان كافيا للتعليل « للبسط والقبض » . فخير أن ابن فارس لم يكتف به واعتقد في وجود علة عقلية وراء كل ذلك هي « المحافظة » التي تحقق نوعا من التوازن